

نشرة دورية عن اهم موضوعات منظمة التجارة العالمية

يوليو ٢٠٢١

أولاً: اجتماع وزراء تجارة الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في ١٥ يوليو حول ملف حظر بعض أشكال الدعم الموجه

إلى مصايد الأسماك

- بناء على الدعوة التي سبق ان وجهتها السيدة الدكتور/ Ngozi Okonjo مدير عام المنظمة إلى وزراء تجارة الدول الأعضاء عقد اجتماع افتراضى من خلال تقنية zoom بين وزراء تجارة الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في ١٥ يوليو الجارى لمناقشة ملف حظر بعض أشكال الدعم الموجه إلى مصايد الأسماك.
- قام السيد رئيس مجموعة مفاوضات القواعد (السفير / Santiago Wills من كولومبيا) بمنظمة التجارة العالمية والدكتورة مدير عام المنظمة بتوجيه سؤالين إلى الدول الأعضاء: الأول بشأن طلب الموافقة على توجيه البعثات بإبداء القدر اللازم من المرونة للانتهاء من المفاوضات، والثانى يتعلق بمحاولة خلق توافق حول موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية لأنشطة الصيد الحرفى في الدول النامية والاقل نموا ، على ان يكون المفتاح الرئيسى لمنح المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والاقل نموا للصيد اليدوى الفقير والضعيف Poor and vulnerable artisanal fishers
- وقد تضمنت كلمة السيدة الدكتور/ Ngozi Okonjo مدير عام المنظمة خلال الاجتماع الإشارة إلى تخوفها من تدهور الأرصدة السمكية العالمية، وإلى التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والتي تضمنت ما يفيد بأن ٣٥٪ من المسطحات المائية كانت عرضة للصيد الجائر في ٢٠١٧.
- بينما تضمنت كلمة السيد رئيس مجموعة مفاوضات القواعد الاعراب عن تطلعه للوصول إلى نتائج إيجابية قبيل اجتماع الأمم المتحدة المقرر أن يشارك به رؤساء حكومات الدول في سبتمبر القادم لمراجعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة UN Sustainable Development Goal Target, والتي تتضمن الفقرة رقم 14.6 المتعلقة بإصلاح الدعم الموجه لصيد الاسماك.
- وقد شهدت الإجابات التي أدلت بها الدول في مداخلتها حول السؤال الثانى المرتبط بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ومنح المرونات اللازمة للصيد الحرفي في الدول النامية والأقل نموا تباينا ملحوظا، حيث جددت بعض الدول منها اليابان وروسيا والمملكة المتحدة التأكيد على موقفها بأن

المعاملة الخاصة والتفضيلية يجب أن تقتصر على منح بعض المرونة لأنشطة الصيد الحرفي التي تتم في نطاق المياه الإقليمية للدولة (حتى ١٢ ميل بحري من خط الساحل) مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإخطار وعدم تقديم أي استثناءات فيما يخص الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المخطر عنه، في حين أكدت دول نامية أخرى منها المجموعة الإفريقية ومجموعة الدول الأقل نمواً على أن المعاملة الخاصة والتفضيلية غير مرتبطة بأنشطة الصيد الحرفي فحسب وإنما يجب أن تمتد لمنح المرونة اللازمة للدول النامية والأقل نمواً لتطوير قطاعات الصيد بها، واكتفت مجموعة ثالثة من الدول بتقديم إجابة موجزة تؤكد فيها على أهمية تحقيق التوازن بين مراعاة الحاجات التنموية للدول النامية والأقل نمواً وعدم تقويض أحكام الاتفاق بعمل العديد من الاستثناءات.

المشاركة المصرية:

شارك في الاجتماع نيابة عن الدكتورة وزيرة السيد / إبراهيم السجيني مساعد الدكتورة وزيرة التجارة والصناعة للشؤون الاقتصادية بالإضافة إلى كل من البعثة الدائمة والمكتب التجاري في جنيف، وفيما يلي أهم النقاط التي تم طرحها من الجانب المصري:

- التأكيد على الانخراط الكامل والفعال مع كافة الدول الأعضاء للوصول إلى توافق حول اتفاق متوازن بحلول المؤتمر الوزاري الثاني عشر.
- الإشارة إلى أن بعض العناصر في حاجة إلى المزيد من المناقشات والمرونة من قبل الدول الأعضاء ويأتي على رأس هذه العناصر أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية والتي تعدها مصر ركناً أساسياً من أركان الاتفاق.
- التنويه إلى أنه يتعين النظر إلى أهداف التنمية المستدامة في مجملها بما فيها تلك الأهداف المرتبطة بالقضاء على الفقر والجوع ورفع مستويات المعيشة، وفي هذا الإطار فقد تم التأكيد على أن مصر تؤيد بقوة المطالب المشروعة لاستثناء الدعم المقدم إلى قطاع الصيد الحرفي والصيد صغير النطاق من أحكام الاتفاق بشكل دائم في ضوء تأثيره المحدود على استدامة المخزونات السمكية وارتباطه الوثيق بأهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
- التأكيد على أنه من غير المقبول قصر المعاملة الخاصة والتفضيلية على قطاع الصيد الحرفي وصغير النطاق فحسب، إذ أن توجيه رؤساء الحكومات في أهداف التنمية المستدامة يقضي بالتوافق حول معاملة خاصة وتفضيلية مناسبة وفعالة وهو ما يعني الحصول على مرونة حقيقية وحيز سياسي مناسب للدول النامية لتطوير قطاعات الصيد بها دون فرض التزامات مجحفة مرتبطة بالشفافية والإخطار.

- جدير بالذكر بأن موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية ليس الأمر الوحيد الذي تختلف حوله الدول الأعضاء، إذ تمتد اختلافات وجهات النظر إلى بعض العناصر الفنية والقانونية شديدة التعقيد في أنواع الدعم الصيد الثلاث (الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المخطر عنه، والصيد الجائر، والصيد المفرط وتضخم القدرات)، ويضاف إلى الموضوعات الخلافية منهجية تحديد أشكال الدعم المزمع حظره وما إذا كان من الأجدى ربطه بمعايير الاستدامة البيئية وما يفرضه ذلك من تحديات للدول النامية محدودة الموارد.

ثانياً: مقترح لإنشاء آلية تمويل جديدة داخل المنظمة

- قام السيد السفير رئيس مجموعة القواعد بتعميم ورقة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٢١ تتضمن مقترح بإنشاء آلية داخل منظمة التجارة العالمية لتمويل برامج المساعدات الفنية وبناء القدرات للدول النامية والاقبل نموًا لتعزيز قدراتها على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاق الذي تسعى الدول الأعضاء للوصول إليه حول حظر بعض أشكال الدعم الموجه لمصايد الأسماك.
- وتشير الورقة إلى أن يكون تمويل الصندوق اختياريًا من خلال الدول الأعضاء، وكذا المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، بقيمة ٢٠ مليون دولار، على أن يتم البدء بـ ١٠ ملايين دولار.
- هذا وقد سبق أن أكد عدد كبير من الأعضاء على أن المساعدات الفنية وبناء القدرات ليست بديلًا عن المعاملة الخاصة والتفضيلية.

ثالثاً: انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية

- في إطار التطورات الأخيرة التي شهدتها السودان على المستوى السياسي والاقتصادي والرغبة في الانفتاح على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، يبذل السودان جهود جادة بهدف الانضمام إلى المنظمة، علماً بأنه سبق أن تقدم برغبته في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ ٢٧ سنة إلا أن المناقشات الخاصة بالإنضمام توقفت في فترات سابقة نظراً للظروف التي مر بها السودان في العهد السابق، والسودان حالياً عضو مراقب بالمنظمة لحين الانضمام.
- قامت مجموعة العمل الخاصة بانضمام السودان بعقد عدة اجتماعات لمناقشة الإصلاحات التي تقوم بها السودان في تشريعاتها، والتزاماتها المستقبلية، وكان آخرها في ٢٦ يوليو الجاري.
- أعربت مصر وعدد من الدول المشاركة في الاجتماع الأخير عن كامل دعمها للسودان، بينما أشار الوفدان الأمريكي والأوروبي إلى استمرار وجود شواغل لديهما ودعا الجانب السوداني

لإتخاذ قرارات من شأنها إيجاد حلول لشواغل بعض الدول الأعضاء ، وإظهار التزامه بتنفيذ قواعد منظمة التجارة والالتزام بتحرير التجارة في السلع والخدمات. وتقدم الوفدان بعدة استفسارات شفوية للجانب السوداني حول كافة الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية للسودان ونظم تراخيص الإستيراد والتعريفية الجمركية المطبقة والمعالجات التجارية واشترطات الصحة والصحة النباتية والمشتريات الحكومية، وحقوق الملكية الفكرية.

رابعاً: الإعلان الصادر عن مجموعة التسعين* حول ملف المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية

- قامت مجموعة دول التسعين بإصدار إعلان في ١٥ يوليو الجاري حول المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية بموجب المستند (رقم WT/GC/234) الذي قامت جنوب افريقيا بتقديمه نيابة عن مجموعة التسعين.
- تضمن الإعلان الإشارة إلى الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا بوصفه بأنه أوسع نطاقاً بكثير لأنه يؤثر على جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، مما يعمق مواطن الضعف في البلدان النامية التي لديها حيز مالي محدود للاستجابة للأزمة، وتزايد الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، والتخوف من الخسارة المقدرة بنحو ٢٢٠ مليار دولار في دخول الدول النامية والأقل نمواً بسبب جائحة كورونا ، والتي يمكن ان تزيد حجم الفقر بنحو نصف مليار نسمة، فضلاً عن التخوف من حدوث ركود اقتصادي عالمي عميق أقوى بكثير من الذي حدث خلال عامي 2008/2009 أثر الأزمات المالية والذي سيكون لوائثار سلبية واسعة النطاق على المستوى الاجتماعي والاقتصاد، فضلاً عن زيادة كبيرة في معدل البطالة.
- وتوصى الورقة على أهمية تفعيل وتطوير بنود المعاملة الخاصة والتفضيلية على النحو الذي سبق ان اوصت به المجموعة بالمنظمة، بالإضافة إلى تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية تنفيذاً للفقرة 44 من إعلان الدوحة الوزاري لتمكين البلدان النامية والدول الأقل نمواً من الاندماج بشكل أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف .

مجموعة التسعين* هي احدى المجموعات التي يتم التفاوض في اطارها بمنظمة التجارة العالمية بهدف توحيد مواقفها التفاوضية في عدد من الموضوعات بالمنظمة، وتتكون مجموعة التسعين من عدد من الدول النامية والأقل نمواً على النحو الموضح بالمرفق، كما يوضح المرفق قائمة بالمجموعات بالمنظمة، وكذا قائمة تتضمن المجموعات التي تشارك مصر والدول الأخرى فيها.

- كما توصى بالمساندة على التصدي لجائحة COVID-19 وأثارها من خلال معاملة أي اختراع أو تكنولوجيات أخرى خاصة بالجائحة معاملة مؤقتة بوصفها سلعا عامة عالمية حتى يمكن تصنيعها وتوزيعها بغية جعلها في متناول الجميع. وينبغي الاستمرار في تفسير وتنفيذ مواطن المرونة في اتفاق (التريبس) Trade related aspects of Intellectual property rights -الجوانب المتصلة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية- بطريقة تدعم حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولا سيما تعزيز حصول الجميع على الأدوية.
- كما توصى الورقة بالسماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالوصول التفضيلي إلى الأسواق في قنوات ونظم التوزيع المحلية.

خامسا: دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة جائحة كورونا

- عقد اجتماع مجلس التريبس Trade related aspects of Intellectual property rights -الجوانب المتصلة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية- في ٢٠ يوليو الجارى لمناقشة مقترح الاعفاء المؤقت من بعض احكام اتفاقية التريبس بهدف مساندة الدول النامية على مواجهة جائحة كورونا حيث لم يتم التوصل لإجماع بين الدول الأعضاء نتيجة لاستمرار المعارضة من بعض الدول الأعضاء خاصة الاتحاد الاوروبى وسويسرا.

تحريراً في ٢٠٢١/٧/٢٨